

قوة الإنسانية

مجلس مندوبي الحركة الدولية
للمصليب الأحمر والهلال الأحمر
23-19 حزيران / يونيو 2022، جنيف



تقرير موجز عن حلقة العمل بشأن

تدابير مكافحة الإرهاب ونظم الجزاءات وأثرها على العمل الإنساني

اليوم والساعة:

الخميس 20 كانون الثاني / يناير 2022

من الساعة 09:00 إلى 10:30 (بتوقيت وسط أوروبا): باللغات الإنكليزية والروسية والعربية
ومن الساعة 17:00 إلى 18:30 (بتوقيت وسط أوروبا): باللغات الإنكليزية والإسبانية والفرنسية

الرئيس /الميسر/المنظم:

الجلسة الأولى: السيدة **Eva Svoboda** (نايبة مدير دائرة القانون الدولي والسياسات الإنسانية في اللجنة الدولية للمصليب الأحمر (اللجنة الدولية)) والسيد **Alexander Matheou** (المدير الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ في الاتحاد الدولي لجمعيات المصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي))

الجلسة الثانية: السيدة **Cordula Droege** (كبيرة موظفي الشؤون القانونية ورئيسة الشعبة القانونية في اللجنة الدولية) والسيد **Hossam Elsharkawi** (المدير الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الاتحاد الدولي)

المتحدثون/أعضاء فريق المناقشة/المقدمون

الجلسة الأولى: السيد **Jan Ninck Blok** (مستشار قانوني لدى المصليب الأحمر الهولندي، والرئيس المشارك للفريق المرجعي بشأن التدابير التقييدية التابع للفريق الأوروبي للدعم القانوني، والسيد **Tewodros Alamrew** (رئيس مكتب الأمين العام لجمعية المصليب الأحمر الإثيوبي)، والسيد **Khaled Erksoussi** (الأمين العام للهلال الأحمر العربي السوري)، والسيدة **Yvette Zegenhagen** (مستشارة قانونية لدى المصليب الأحمر الأسترالي)

الجلسة الثانية: السيد **Jan Ninck Blok** (مستشار قانوني لدى المصليب الأحمر الهولندي، والرئيس المشارك للفريق المرجعي بشأن التدابير التقييدية التابع للفريق الأوروبي للدعم القانوني، والسيد **Khaled Erksoussi** (الأمين العام للهلال الأحمر العربي السوري)، والسيدة **Åsa Sandberg** (كبيرة الموظفين المسؤولة عن منطقة آسيا لدى المصليب الأحمر السويدي)

عرض موجز

لم تزد تدابير مكافحة الإرهاب ونظم الجزاءات عدداً فحسب، بل توسع نطاقها أيضاً. ولهذه التدابير والنظم آثار سلبية على العمل الإنساني القائم على المبادئ، غالباً ما تُعيق العمليات الإنسانية، بما فيها العمليات التي تنفذها مكونات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة) وشركاؤها. وأعطت حلقة العمل من خلال الخبرات التي تبادلها المشاركون صورة عن أثر هذه التدابير والتحديات الناجمة عن طبيعتها المعقدة في سياقات مختلفة. وشدّد المشاركون على الحاجة إلى مواصلة التعاون لحل المشاكل وسلطوا الضوء على الفائدة المحتملة تحصيلها من اتباع نهج جماعي لجمع الأدلة عن أثر هذه التدابير والنظم على عمل الحركة، وتبادل أفضل الممارسات المتعلقة بالتواصل وتحقيق النجاحات. وأقرّ المشاركون بأن مكونات الحركة تحتاج إلى أن تتواصل بشكل استباقي مع السلطات والقطاع المالي، وأُثِّرت كذلك فكرة اعتماد إعلان للحركة مرتبط بهذا الموضوع وذكر أنه سينظر في هذا الإعلان لاحقاً.

ملاحظات عامة وأبرز النقاط

تتخذ تدابير مكافحة الإرهاب ونظمه أشكالاً مختلفة وقد يكون لها آثار مختلفة. ويطرح تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، وخاصة التجريم من خلال التشريعات وإدراج أحكام في اتفاقات الجهات المانحة، على المستوى الداخلي، تحديات كبيرة أمام الحركة وبشكل عائقاً أمام تنفيذ مهمتها الإنسانية وفق للمبادئ الأساسية.

ومن شأن التعاون لبذل جهود مشتركة في مجال الدعوة أن يُحدث farkاً إيجابياً. وُحدّدت عدة عناصر رئيسية، منها:

- أهمية وجود مفردات مشتركة وفهم مشترك للمصطلحات من أجل تيسير العمل معاً.
- فهم كيف يمكن أن يدعم فهم التأثير المختلف لتدابير مكافحة الإرهاب ونظمه على مكونات الحركة جهود الدعوة المشتركة.
- سيكون مفيداً إيجاد سبل فعالة لجمع أمثلة عن الآثار السلبية.
- يمكن أن يُسهّم تبادل المعلومات والمشورة في سبل التواصل مع السلطات وغيرها من الجهات الفاعلة في تعزيز الكفاءة والفعالية، على المستويين الفردي والجماعي.

أبرز النقاط المثارة

بدأ الرئيسان المشاركون وأعضاء فريق المناقشة بشرح الآثار السلبية التي خلفتها تدابير مكافحة الإرهاب ونظمه على العمل الإنساني القائم على المبادئ، وكيف أعاق في بعض الأحيان عمليات الجهات الفاعلة الإنسانية، بما فيها مكونات الحركة وشركاؤها. وقدم المتحدثون الأمثلة التالية عن تجربتهم الشخصية:

- يمكن أن تؤثر تدابير مكافحة الإرهاب ونظمه تأثيراً مباشراً على قدرة المنظمات الإنسانية على استيراد السلع الضرورية للأنشطة الإنسانية وتصديرها.
- يمكن أن تخلف تدابير مكافحة الإرهاب ونظمه أثراً سلبياً على الحكومات والجهات المانحة التي تتردد أكثر فأكثر في تمويل الأنشطة الإنسانية في سياقات تُطبق فيها تدابير لمكافحة الإرهاب أو نظم جزاءات مُحددة (كأفغانستان مثلاً).
- يفضل الكثير من الجهات من القطاع الخاص مثل المصارف والموردين وشركات التأمين وشركات النقل التي تطبق على سلعها وخدماتها تدابير مكافحة الإرهاب ونظمه أن تقلص المخاطر إلى أدنى حدٍّ وتتخطى في امتثالها المستوى المطلوب. وتعتمد هذه الجهات تفسيراً صارماً ومحافظاً للقواعد التي غالباً ما يصعب فهمها أو ترجمتها عملياً، لحماية أنفسها من أي انتهاك محتمل.

ويؤدي ذلك إلى وضع ينتقل فيه أي خطر مرتبط بالعمل في بيئة هشة أو متأثرة بالنزاع إلى المنظمات الإنسانية. ورغم أن الاستثناءات لأغراض إنسانية بدأت تُدرج في بعض نظم الجزاءات، فلا يزال من الضروري بذل الكثير من الجهود لضمان إدراجها بشكل فعال في القوانين والممارسات الداخلية.

ثم عرض أعضاء فريق المناقشة والمشاركون الأدوات التي يعملون على تطويرها والمرتبطة بتدابير مكافحة الإرهاب ونظمه. وقدم الفريق المرجعي بشأن التدابير التقييدية التابع للفريق الأوروبي للدعم القانوني نشاطاً لرسم خارطة الأطر القانونية والإجراءات التشريعية لمختلف الدول الأوروبية، إضافة إلى مشروع قائمة بالمصطلحات والعبارات الأكثر استخداماً. وقدم الاتحاد الدولي مشروع مذكرة توجيهية بشأن تدابير مكافحة الإرهاب ونظم الجزاءات يمكن للجمعيات الوطنية أن تكييفها مع أطرها الخاصة، حسب الحاجة. وقدمت بعض الجمعيات الوطنية تقاريرها وأدواتها التي كانت قد تشاطرتها مع الآخرين من قبل أو التي يمكن أن تكييفها لهم عند الطلب.

وفي الأخير، سلط أعضاء فريق المناقشة والمشاركون الضوء على حاجة الحركة إلى جمع بيانات عن أثر تدابير مكافحة الإرهاب ونظم الجزاءات وإلى استخدام هذه البيانات أساساً لتعزيز قوة رسائلها الرئيسية في إطار الدبلوماسية الإنسانية. وعبر المشاركون عن الحاجة إلى زيادة التعاون والتنسيق الداخليين، ليس داخل الحركة وبين الجمعيات الوطنية فقط، بل كذلك بين مختلف الأقسام في الجمعيات الوطنية وبين الموظفين العاملين في الميدان.

وشدد أعضاء فريق المناقشة والمشاركون على أنه يتعين على الحركة أن تنتهز الفرص للتواصل بكفاءة وفعالية مع الجهات الفاعلة المعنية، بشكل ثنائي وبشكل متعدد الأطراف أيضاً، بما في ذلك سلطات الدول والمؤسسات المالية والجهات المانحة والمنظمات الإنسانية الأخرى والأوساط الجامعية. وفي ما يتعلق بالخطوات اللاحقة، عبرت عدة جمعيات وطنية عن اهتمامها بإعداد موقف للحركة برمتها بشأن تدابير مكافحة الإرهاب ونظم الجزاءات، واعتماده.

الاستنتاجات والتوصيات

لا تتخذ الحركة أي موقف إزاء مشروعية تدابير مكافحة الإرهاب ونظم الجزاءات، ولا إزاء ضرورة اعتماد الدول لها. وينبغي الحفاظ على المبادئ الأساسية المتعلقة بالاستقلال وعدم التحيز والحيادية في التعامل مع هذه التدابير.

ويمكن أن تدعم مكونات الحركة بعضها بعضاً في معالجة أثر تدابير مكافحة الإرهاب ونظم الجزاءات والتخفيف منه، بما في ذلك من خلال تقاسم الممارسات الجيدة والمعارف، فضلاً عن تعزيز التعاون والتنسيق.